ما يفترض وجوده في قوات اية ثورة وطنية .
ان السير على طريق انجاز هذه المهمات حقا هو الكفيل بتحويل « لاءات » المقاومة برفض أية تسوية على حساب حقوق شعبنا التاريخية القومية ، والطموح المشروع لمتابعة الكفاح المسلح وتطويره الى حرب شعب وطنية ... الى قضايا عملية وواقعية. وهذا يقع على عاتق جميع الثوريين في المقاومة مهما كانت انتماءاتهم التنظيمية الراهنة . فالالتزام بقضية الثورة وقيادتها نحو ثورة مظفرة مهما كانت التواءات المسيرة حادة تتقدم بمراحل على الالتزام التنظيمي لهذا الفصيل او ذاك .

اذن على ضوء هذا الفهم ما هو موقفكم من الاتفاقيات المعقودة مع النظام الاردني ونعني اتفاقيات القاهرة بالدرجة الاولى وما رأيكم بالوساطات التي جرى حولها لغط كثير قبل ان تتم ؟

لنكن واضحين مع شعبنا ، لو كان الحكم الرجعي في الاردن جادا بتنفيذ هذه الاتفاقات لنفذها منذ ان وقعها في أيلول ١٩٧٠ . ولكن الواضح ان الرجعية تابعت حملاتها لتطويق وابادة المقاومة وانهاء كافة اشكال التواجد الشرعي لها اداريا وسياسيا وتتاليا ، واندفعت على طريق نزع السلاح من يد الشعب ومصادرة جميع الحريات الديمقراطية واقامة حكم ديكتاتوري بوليسي يقوم على الارهاب الاسود. على ضوء هذا ، وبعد ان أكملت السلطات العميلة حلقتها الاخيرة في تصفية المقاومة الفلسطينية بحملة جرش في تموز ١٩٧١ بات الحديث عن الاتفاقات وامكانات تنفيذها حديثا بدون أي محتوى ومجرد شعارات لفظية فارغة تماما . اذ لا يمكن من خلال الضغوطات العربية الرسمية ان يتراجع النظام الرجعي ويقبل بالعودة الى تنفيذ اتفاقيات القاهرة وعمان . من هنا نقول بوضوح ان الركض وراء هذه الوساطات وتعليق الامال على امكانات نفاذ الضغوط العربية الى داخل الاردن لتدفع السلطة هناك لتنفيذ اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان اوهام ليس لها ارض واقعية تقف عليها . هذا من جهة ومن جهة ثانية وهذا هو الاهم فان بقاء الموقف مائعا بهذه الصيغة يؤدي أولا الى مزيد من البلبلة العامة والارتباك في صفوف شعبنا وعموم المناضلين والمقاتلين نظرا لغياب المواقف السياسية الوطنية المحددة وما يترتب عليها عسكريا ونضاليا كما يؤدي الى مزيد من التمزق في صفوف المقاومة ومحاولة دفع فصائل الثورة الى الاقتتال فيما بينها لتصفي الثورة نفسها بنفسها على مراحل ويصبح سهلا على الرجعية تصفية ما تبقى من قوى وطنية في المقاومة. ويؤدي ثانيا الى اعفاء الدول العربية الموقعة على اتفاقية القاهرة من التزاماتها ، بفرض العقوبات على السلطة الرجعية التي مزقت هذه الاتفاقات تحت جزمة قواتها البوليسية . ويؤدي ثالثا الى اعفاء الدول العربية التي اجتمعت في مؤتمر طرابلس الاخير واتخذت سلسلة من القرارات السرية من مسؤولية تنفيذها في حال رفض سلطات عمان الرسمية تنفيذ الاتفاقات كما يؤدي رابعا الى توفير فرص النجاح الكامل لديبلوماسية الخداع السياسي التي تمارسها الرجعية العربية وتحديدا الاردنية والسعودية بوضع القاتل والقتيل على قدم المساواة امام جماهير شعبنا وجماهير الامة العربية والعالم ، وعقد مصالحة جديدة مع السلطة الرجعية وهي بالتأكيد مصالحة لا وطنية وليست في مصالح حركة المقاومة واستمرار الركض وراء هذه الوساطات سيبقي المقاومة في حالة شلل تام من حيث اعادة النظر بأوضاعها الداخلية وخططها وكيفية مواجهة مجموعة التطورات الجارية على صعيد القضية الفلسطينية .

هذا فضلا عن مخالفة الركض وراء الوساطات لكل قرارات المجلس الوطني التاسع (تموز ١٩٧١) ومذكرة اللجنة التنفيذية للدول العربية (تموز ٧١) ايضا ...

ماذا لو نجح الضغط العربي على الاردن في انتزاع اعترافه مجددا باتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان وارسلت هذه الحكومات قوة عسكرية الى الاردن تمنع ادوات القمع الاردنية من توجيه اي ضربة جديدة لحركة المقاومة ؟

طرح السؤال بهذه الصيغة يبدو منطقيا الا انه منطقي شكليا لا موضوعيا ، وانطلاقا من مقدمة خاطئة تقول بامكانية نجاح السلطات العربية نبني على جسر من الوهم نتيجة خاطئة ايضا بذات الوقت . الوقائع تخبرنا بوضوح قبل أيلول وبشكل خاص بعد أيلول ان السلطة الرجعية ترفض رفضا مطلقا التسليم لشعبنا بأي حق من حقوقه الوطنية وهي من اجل هذا خاضت معركتها الدموية لسلب جميع هذه الحقوق حتى يصبح بامكانها تطويع شعبنا بالقوة لحكمها الرجعي والانفراد بتسوية ثنائية استسلامية مع العدو القومي الصهيوني ، وكل ما يصدر عن السلطة في عمان من تصريحات ومواقف